

سياسة العرض والطلب تتحكم بأسعار السلع الغذائية



«تحقيق:» الخليج

تباينت آراء عدد من التجار والموردين حول استمرار ارتفاع أسعار المنتجات بالأسواق المحلية، بالرغم من انخفاض أسعار الشحن عالمياً، إلا أنهم أجمعوا على تراجع الأسعار بالفترة المقبلة بنسب متفاوتة، تتراوح من 10-50%، وهو ما يدعو المستهلكين إلى الاطمئنان، في ظل بحثهم لإيجاد أسواق بديلة للمنتجات التي قد يحدث فيها نقص، لأسباب تتعلق ببلد المنشأ.

أوضح بعض التجار ل«الخليج» أن ارتباط الموردين بعقود سنوية مع شركات الشحن، ما يجعل سعر شحن المنتجات ثابتاً طوال مدة العقد، من دون النظر لتراجع أسعار البترول أو زيادتها، وهو ما يجعلهم معرضين لتكبد خسائر في حال بيعها بسعر أقل، بينما أشار البعض الآخر إلى أنهم يقعون تحت وطأة التغيرات الإقليمية والدولية المتعلقة بتذبذب أسعار البترول من شهر لآخر، إلا أنهم يسعون إلى إيجاد البدائل بأسعار معقولة وجودة عالية، لتلبية احتياجات السوق المحلي.

وقال حسام راشد، مستشار قانوني في لجنة موردي سوق الخضار والفواكه المركزي بالعوير في دبي، إن بعض المنتجات يستغرق وصولها للدولة من 30-40 يوماً، مع دفع سعرها مسبقاً للمورد في بلد المنشأ، وبالتالي لا يمكن بيعها بالسوق المحلي بسعر منخفض في حالة انخفاض الأسعار، لأن ذلك يعود على التجار بخسائر، كما أن الاستيراد عن طريق الشحن الجوي مكلف مقارنة مع البري أو البحري، لذلك فإن الارتباط بين أسعار البترول والسلع لا ينطبق في جميع الأوقات.

وتابع: إن موردي الخضار والفواكه ملتزمون بعقود سنوية مع شركات الشحن، ما يجعل سعر شحن المنتجات ثابتاً مدة العقد، من دون النظر إلى تراجع أسعار البترول أو زيادتها، كما أن السوق بالدولة يمتاز بتوافر كميات فائضة من شتى الأصناف، ما يؤدي إلى بيعها بأقل من سعر الكلفة في الغالب، كونها سريعة التلف، وكلفة تخزينها مرتفعة جداً.

مصادر بديلة

وأكد هاني رفيق أيلوش، صاحب شركة فروت لاين للتجارة في دبي، أن أسعار الخضار والفواكه ترتبط بالعرض والطلب في السوق المحلي، وهي بذلك غير مرتبطة بأسعار البترول والشحن العالمية، حيث إنه في حال ارتفاع أسعار الأخيرة، فإن هناك مصادر بديلة أمام التجار، كما أن الوجود في الإمارات يمنحنا أفضلية الاستيراد من بلدان منشأ الشحن فيها أقل عن غيرها.

وقال إنه في الوقت الحالي تشهد المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية انخفاضاً في الطلب عليها، وبالتالي ستشهد نسبة تصديرها لبلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً، ما يعني زيادة في الكميات وتراجع بالأسعار.

وتابع أيلوش إن التاجر قادر على تقليل الكمية المستوردة من الخضار والفواكه أو إيقاف الطلب عليها إلى حين تحسن الأسعار، ومن دون أن يتضرر، إلا أن أصحاب المزارع معرضون للضرر في هذه الحالة، كونهم بحاجة إلى أسواق من أجل بيع منتجاتهم فيها.

خسائر فادحة

من جهته، أوضح عماد الصغير، مورد رئيسي في دبي، أن أسعار الخضار والفواكه في سوق العوير، تخضع للعرض والطلب، حيث إنها منخفضة بنسب متفاوتة مقارنة مع محال البيع مثل السوبرماركت، كما أن الموردين يتحملون خسائر فادحة في حال تلف المنتجات، وفرق السعر عند الاستيراد وإعادة البيع.

ولفت إلى بعض التجار ضعاف النفوس، الذين يعملون على استيراد كميات قليلة من المنتجات، من أجل بيعها بالسوق بالسعر الذي يحدونه، كما أن فئة منهم تعمد إلى حرق الأسعار، ما يضر بالتجار الآخرين.

الموسم المحلي

بدوره، قال عيسى خوري، مدير مجموعة ميراك للاستيراد والزراعة العضوية، إنه في فترة الصيف، من الطبيعي أن تشهد الأسعار ارتفاعاً، في ظل الاعتماد على الاستيراد من دول أوروبية، كما أن أسعار البترول غير مستقرة، وتتذبذب من شهر لآخر، وبالتالي فإن التجار يقعون تحت وطأة هذه التغيرات، ويسعون إلى إيجاد البدائل بأسعار معقولة وجودة عالية، وهو ما يجعل سوق الإمارات يمتاز عن غيره بتوافر مختلف الأصناف وعلى مدار العام، من دون أن يتأثر بأي

تغيرات إقليمية أو عالمية

أسباب الارتفاع

وفي السياق ذاته، أشارت منافذ البيع إلى أن هناك أسباباً للارتفاع بالأسعار، ومنها ما لها ارتباط عالمي، حيث أوضح بيرناردو بيرلوويرو، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة «ماجد الفطيم» للتجزئة، أنه بالرغم من تراجع أسعار البترول والشحن، إلا أن أسعار المنتجات الغذائية والاستهلاكية لا تزال مرتفعة، وذلك لأسباب عدة، أهمها الزيادة المسجلة في تكاليف إنتاج الأغذية، والارتفاع الحاد في أسعار الأسمدة، في مقابل استمرار الطلب المتزايد

دور الوسيط

في المقابل، قال إبراهيم البحر، خبير في سوق التجزئة، إن عدم انخفاض الأسعار ما زال بأيدي التجار أنفسهم، كونهم يسعون إلى تحقيق الأرباح، إلا أن الموسم المحلي يعمل على تحقيق التوازن في الأسعار، فضلاً عن وفرة الإنتاج، وهو ما يصب في مصلحة التجار الذين سيقومون بدور الوسيط بين المزارع المحلية وأماكن البيع، ومن دون أن يتحملوا كلفة الشحن.

وحول ارتباط التجار بعقود سنوية مع شركات الشحن، أكد أن ذلك يتنافى مع عدم قدرتهم على خفض الأسعار

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.